قوة العمل اليمنية سترتفع إلى ٥,٩ مليون عامل عام ٢٠١٥م

■ ،،تقرير/أحمد الطيار

حثت تقارير دولية صادرة عن البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية جهات العمل في دول مجلس التعاون الخليجي على الاستفادة من العمالة اليمنية واستيعابها في سوق العمل الخليجي الحكومي والخاص ،مشيرة إلى أن هذه الخطوة ستنعكس إيجابيا على هيكلة سوق العمل الخليجي وتنويع مصادر العمالة فيه دون حصرها على جنسية دون سواها.

في غضون ذلك قالت وزارة التخطيط والتعاون الدولي إن إجمالي قوة العمل في اليمن سترتفع عام ٢٠١٥م إلى أكثر من ٥,٩ مليون عامل، مشيرة إلى أن العمالة اليمنية ستكون قد حازت على قدر كبير من التأهيل، بحيث تعتبر الآن مخزونا للمشاريع الاستثمارية كثيفة العمالة في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. وحددت الوزارة في احدث تقاريرها العديد من فرص العمل المتاحة والواسعة لتشغيل العمالة اليمنية في الأسواق الخليجية والتي يمكن استيعابها في قطاعي التجارة والبناء والتشييد بدول المجلس إلى جانب القطاع الحكومي الذي يستوعب عمالة وافدة تصل إلى ٣٢ ٪ من إجمالي العمالة العاملة فيه.

وأشارت الوزارة إلى إمكانية استيعاب ٥٠ ألف عامل يمني سنويا في دول مجلس التعاون الخليجي في المشاريع الجديدة والتي بدأت بها تلك الدول، حيث يجري إنشاء أكثر من ٥٠ مدينة ومنطقة اقتصادية وصناعية في منطقة الخليج منها أربع مدن اقتصادية وصناعية في السعودية، من المتوقع أن توفر مليوناً و٦٠٠ ألف فرصة عمل جديدة وهو ما يمثل فرص

عمل متاحة وواسعة أمام العمالة اليمنية القادرة على تلبية احتياجات مثل هذه المشاريع كثيفة العمالة.

وتؤكد تقارير دولية من البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية أن استيعاب أعداد متزايدة من العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي سيسهم في الحد من الاختلال القائم في تركيبة سوق العمل الخليجي الذي تسيطر عليه العمالة الآسيوية. وأشارت التقارير إلى طبيعة العوائق والصعوبات التي تقف دون انسيابية انتقال العمالة اليمنية في الأسواق الخليجية ومن أبرزها استمرار اعتماد العمل بنظام " الكفالة " الذي يقيد انتقال العمالة بين الأعمال والمهن ويعرض العامل للابتزاز من قبل الكفيل، إلى جانب تعقيدات نظام الحصول على تأشيرة العمل والتي تعيق إمكانية دخول العمال اليمنيين إلى دول مجلس التعاون للبحث عن فرص عمل، حيث تمر بسلسلة من الوسطاء مما يفرض تكاليف باهظة مقابل الحصول على التأشيرة.

ويوضح تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن ارتفاع الرسوم المفروضة على تأشيرة استقدام العمالة واستثناء استقدام العمالة اليمنية من نظام الحصص بين العمالة الوافدة والذي لا يزال ساريا في بعض دول الخليج إلى جانب حظر العمل في بعض المهن كليا وإحلال العمالة المحلية الخليجية .. كل ذلك يمثل معوقات حقيقية تواجه انتقال وتشغيل العمالة اليمنية في الأسواق الخليجية. كما حدد التقرير جملة من الإجراءات والخطوات اللازمة لتجاوز المعوقات التي تواجه تشغيل العمالة اليمنية في دول الخليج والتي من أبرزها إنشاء إطار مؤسسي مشترك بين اليمن ودول المجلس لمتابعة الترجمة العملية لتوجهات دول الخليج بإعطاء العمالة اليمنية الأولوية في الاختيار والتوظيف من بين العمالة الوافدة واستثناء العمالة اليمنية من نظام الكفيل وتسهيل منح تأشيرات الدخول لليمنيين إلى دول مجلس التعاون لإتاحة الفرص أمامهم للبحث عن فرص العمل. وتتضمن الإجراءات المطلوبة لتسهيل استقدام العمالة اليمنية إلى الأسواق الخليجية مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي بالإعفاء من الرسوم المفروضة على تأشيرات استقدام العمالة اليمنية ورسوم انتقالها بين الأعمال والمهن وإتاحة الفرصة لها للعمل في المهن المحظورة على العمالة الوافدة.

وشدد التقرير على ضرورة إنشاء آلية مستمرة لتدفق المعلومات بين الجهات ذات العلاقة في اليمن ودول مجلس التعاون حول التخصصات والمهن والمهارات المطلوبة في سوق العمل الخليجي وتشجيع القطاع الخاص الخليجي على الاستثمار في بناء مراكز ومعاهد متخصصة تستجيب بصورة ديناميكية لتطورات أسواق العمل في اليمن والخليج، إلى جانب زيادة الدعم المقدم من المانحين وبالذات دول الخليج في مجال التأهيل والتدريب للعمالة اليمنية وزيادة المنح العلمية المقدمة للطلاب اليمنيين للدراسة في التخصصات التطبيقية بالجامعات الخليجية والأجنبية

٢٧,٤ مليار ريال تقديرات الإيرادات
محلي إب يقر مشروع الموازنة العامة للمحافظة للعام ٢٠١١م

■ ،،إب/سبأ

أقر المجلس المحلي لمحافظة إب أمس برئاسة أمين عام المجلس أمين علي الورافي مشروع موازنة المحافظة للعام القادم ٢٠١١م.

فقد بلغ إجمالي تقديرات الإيرادات في مشروع الموازنة ٢٧ ملياراً و٤٦٤ مليوناً و٤٤٢ ألف ريال فيما بلغ إجمالي النفقات التشغيلية للأبواب الأول والثاني والثالث ٢٣ ملياراً و٩٦٠ مليون ريال، بينما بلغت أصول الباب الرابع ثلاثة مليارات و٥٠٤ ملايين ريال كما رصد مشروع الموازنة ٢٨٣ درجة وظيفية.

وفي الاجتماع أشار الوارفي إلى أهمية الدور الذي تضطلع به المجالس المحلية في عملية التنمية من خلال وضع الخطط والبرامج التنموية والإشراف على تنفيذ المشاريع.

وحث على ضرورة تكامل الجهود بين المجالس المحلية والأجهزة التنفيذية للارتقاء بمستوى الأداء وتحسين مستوى الخدمات وتفعيل الدور الرقابي والإشرافي للمجالس المحلية وفقاً لقانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية.

حملة تحصين بيطري ضد الأمراض الوبائية في الحديدة

■ الحديدة/سبأ

ينفذ فرع الصندوق الاجتماعي للتنمية بالحديدة بالتعاون مع مكتب الزراعة والري حملة التحصين البيطري الطارئ ضد الأمراض الوبائية.

وأوضحت ضابطة المشروع بالصندوق المهندسة الهام العطاس أن الحملة التي تشمل مديريات الحجيلة وجبل راس وبرع واللحية والمنصورية، تستهدف التحصين ضد ذبابة الدودة الحلزونية وطاعون المجترات الصغيرة وجدري الاغنام والماعز، وأشارت إلى انه سيتم خلال الحملة التي تستمر شهراً بمشاركة ثمان فرق بيطرية في المناطق المستهدفة وهي مناطق تدخلات مشروع الزراعة المطرية الذي ينفذه الصندوق، توفير العلاجات والمستلزمات الطبية واللقاحات مجاناً.

وبينت العطاس أن الفرق تقوم بتلقيح الحيوانات وعلاج جروحها ومتابعة حالتها ومدى تعرضها للإجهاض ومعالجة الحمى القلاعية للحيوانات إضافة إلى مكافحة ذبابة الدودة الحلزونية من خلال عمليات الرش بالمبيدات.

تقرير: معظم الائتمان المقدم من البنوك يتسم بقصر الأجل

■ ،،كتب/ علي البشيري

أكدت دراسة حكوميه أن معظم الائتمان المقدم من البنوك يتسم بقصر الأجل ,في حين أن الأنشطة الاقتصادية المنتجة هي في الغالب بحاجة إلى تمويل متوسط وطويل الأجل ,مما يشير إلى أن معظم الاستثمارات الممولة هي ذات طابع خدمي وليس إنتاجي .

وأوضحت الدراسة أن الوظيفة الاقراضية للبنوك تمثل الشق الثاني من عملية الوساطة المالية بين المستثمرين والمدخرين ,وكلما زاد النشاط الاقراضي للبنوك دل ذلك على كفاءتها في الوساطة المالية

ولفتت إلى أن القروض المصرفية نمت بشكل مطرد وبمعدلات متذبذبة خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٨ ,من خلال الجدول بعض المؤشرات الدالة على تطور دور البنوك في الوساطة المالية من خلال استنساب إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع حيث يتضح أن هذه النسبة تطورت من (٣٠٪) في العام ١٩٩٦ إلى (٥٦٪) في العام ٢٠٠٨ ,إلا أن هذه النسبة ما زالت منخفضة بالرغم من ذلك حيث تعد النسبة جيدة كلما اقتربت من الواحد الصحيح ويعزى انخفاض هذه النسبة إلى تفضيل البنوك للاستثمار في أذون الخزانة وفي الخارج و الاحتفاظ بسيولة عالية لديها . حيث تتميز البنوك اليمنية بارتفاع معدلات السيولة فيها بنسب تصل إلى (٧٠٪) .

كما أن المؤشر المتعلق بنسبة القروض إلى الناتج المحلي يبين مدى مساهمة الائتمان المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية ,فبالرغم من تطور هذه النسبة من (٥٪) في العام ١٩٩٦ الى (١٦٪) عام ٢٠٠٨ ,إلا أن هذه النسبة تعد ضئيلة جداً مقارنة بدول عربية أخرى حيث بلغت هذه النسبة في العام ٢٠٠٧ (١٤٦٪) في لبنان , و(٩٨٪) في الأردن ,و(٦٧٪) في الإمارات ,مما يدل على محدودية دور الائتمان المصرفي اليمني في تمويل النشاط الاقتصادي ,ومن ناحية أخرى بلغت نسبة القروض المقدمة إلى القطاع العام والمؤسسات الحكومية حوالي (٤١٪) بالمتوسط خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٨ بمعنى أن ما يتم تخصيصه للقطاع الخاص لا يتجاوز (٥٩٪) من إجمالي القروض ,وعند استبعاد القروض المقدم إلى الحكومة نجد أن القروض المقدمة إلى القطاع الخاص لم تتجاوز ٣٤٪ من الودائع ناهيك عن التركيب الهيكلي لهذه القروض التي تعد في أغلبها قروضاً قصيرة الأجل كما سيتضح في التحليل التالي .

وكشفت الدراسة التي أعدتها وزارة التخطيط أن التركيب الهيكلي للقروض كان متحيزا إلى فئة القروض قصيرة الأجل بمتوسط بلغ (٤٩٪) للفترة

(٢٠٠٠-٢٠٠٨) تليها استثمارات البنوك الإسلامية بنسبة (٤٦٪) والتي يغلب عليها صيغة المرابحة التي تمول استثمارات قصيرة الأجل ,في حين لم تمثل القروض متوسطة وطويلة الأجل سوى (٥٪) من إجمالي القروض خلال فترة الدراسة .

وخلصت إلى أن معظم الائتمان المقدم من البنوك يتسم بقصر الأجل ,في حين أن الأنشطة الاقتصادية المنتجة هي في الغالب بحاجة إلى تمويل متوسط وطويل الأجل ,مما يشير إلى أن معظم الاستثمارات الممولة هي ذات طابع خدمي وليس إنتاجي كما سيتضح من خلال التركيب الهيكلي للائتمان بحسب القطاعات الاقتصادية , فبحسب البيانات يتضح أن التمويل المصرفي كان متحيزاً إلى تمويل قطاع التجارة الذي استأثر بنسبة متوسطة (٣٦٪) خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) مسجلاً أعلى نسبة في عام ٢٠٠٨ بلغت (٣٢٪) ,يليه قطاع تمويل الواردات بنسبة متوسطة (٢١٪) ,و الملاحظ أن قطاعي التجارة والواردات لا يعدان من القطاعات المنتجة إلا أن البنوك تفضلهما كونهما أكثر ربحية وبآجال قصيرة ,وبالنسبة للقطاعات المنتجة نجد أن نصيب قطاع الصناعة من التمويل المصرفي بلغ بالمتوسط نسبة (١٨٪) ويستخدم قطاع الصناعة معظم هذا التمويل في توفير المدخلات المستوردة وليس في توسيع نطاق المشاريع الصناعية والجدير بالذكر ان القيمة المضافة لهذا القطاع ليست كبيرة لاعتماده الكبير على المدخلات المستوردة . وبالنسبة للقطاع الزراعي الذي يعد من أكثر القطاعات حيوية في اليمن كونه يستوعب ما يقارب (٣٣٪) من القوى العاملة ,إلا أن نصيبه من التمويل المصرفي لم تتعدى (٢٪) من إجمالي القروض المخصصة للقطاع الخاص و يعزى ذلك لعدة أسباب منها عدم وجود استثمارات كبيرة في المجال الزراعي ,وهي في أغلبها ملكيات مفتتة على عدد كبير من صغار الفلاحين في الأرياف اللذين يعتمدون على التمويل الذاتي او من خلال العلاقات الشخصية بعيداً عن المصارف اما لعدم توفرها في مناطق الأرياف او لعدم تقديمها لخدمات اقراضية تتناسب مع طبيعة عمل وظروف الفلاحين كما أن البنوك تصنف القطاع الزراعي بأنه كثير المخاطر, ومن ناحية أخرى نجد الأسباب تتعلق بالمزارعين أنفسهم لضعف وعيهم بالخدمات المصرفية أو لأسباب دينية ,وفي المحصلة لم يكن للقطاع المصرفي أي دور مهم في تنمية القطاع الزراعي ,وبالمثل نجد أن قطاع تمويل الصادرات لم يحظى سوى بـ (١٪) كمتوسط من إجمالي القروض المصرفية بالرغم من أن نشاط التصدير يعد من الأولويات في ظل تدني حجم الصادرات الغير نفطية التي لا تتجاوز الـ (١٠٪) من إجمالي الصادرات .

وأشارت إلى سمات التمويل المصرفي في القطاع المصرفي اليمني والتي منها ضآلة دور الائتمان المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي كما توجد مزاحمة للقطاع الخاص من قبل الحكومة والمؤسسات العامة على التمويل المصرفي ,كما تتسم معظم القروض بأنها قصيرة الأجل بالإضافة إلى استئثار كل من قطاعي التجارة وتمويل الصادرات بنسبة كبيرة من التمويل المصرفي كونهما أسرع في تحقيق الأرباح وبمخاطر أقل مقارنة مع القطاعات الأخرى.

يوم ارشادي لمزارعي الذرة
إجراءات لتطوير خدمات النقل والشحن والتفريغ بموانئ الحديدة

■ ،،الحديدة/الثورة/علي سالم

ناقش محافظ محافظة الحديدة أحمد سالم الجبلي أمس خلال ترؤسه أمس اجتماعاً بميناء الحديدة ضم الرئيس التنفيذي والمسئولين والفنيين بمؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية مستوى تنفيذ الخطط والبرامج التي تنفذها المؤسسة لتطوير خدمات النقل والشحن والتفريغ بموانئ الحديدة والصليف وتحديث وزيادة الطاقة التشغيلية لمحطة رصيف الحاويات بميناء الحديدة وتزويدها بكرينين جديدين لمناولة الحاويات بقدرة حمل ٥٠ ألف طن لكل منهما وبتكلفة تصل إلى ١٣,٥ مليون يورو أوروبي وتوسعة ساحات التخزين إلى ١٨٠ألف متر مربع تتسع لعدد ١٣٥٠٠ حاوية بنظام RTG.

كما اطلع المحافظ على الإجراءات والمعالجات التي اتخذتها المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المعنية ووكلاء سفينة نقل المواشي GAMMLTVEATOC12 التي تعرضت للحريق وجنحت في البحر بمحاذاة شاطئ الغويرق بمنطقة الحيمة بمديرية التحيتا.

هذا وكان الرئيس التنفيذي للمؤسسة المهندس عيسى أحمد هاشم قد استعرض تقريراً تناول فيه مجمل نتائج أنشطة الميناء خلال الفترة المنصرمة من العام الجاري والتي حققت زيادة بنسبة ٥٪ في نمو وزيادة حركة تداول الحاويات وأنشطة الميناء الأخرى كما تناول خطة مشاريع المؤسسة للعام القادم ومتطلبات البدء بتنفيذ رصيف جديد للحاويات بطول ٤٤٠٠ متر بميناء الحديدة وفقاً للدراسات والتصاميم التي أنجزت مؤخراً.

*هذا وكان المحافظ قد قام بتفقد موقع تركيب الكرينات الجديدة للحاويات والتي يجري حالياً تركيبها بميناء الحديدة من قبل إحدى الشركات الألمانية المتخصصة واطلع على نسبة الأعمال المنفذة.

رافق المحافظ الرئيس التنفيذي لمؤسسة موانئ البحر الأحمر والمهندس زين دوم مدير فرع الهيئة العامة للشؤون البحرية.

على صعيد آخر نفذ مشروع الأمن الغذائي بوادي سهام التابع لمنظمة ترنجل الفرنسية بالتنسيق مع المنطقة الزراعية الوسطى لهيئة تطوير تهامة يوما إرشاديا لمزارعي الذرة الرفيعة، أطلع ٤٠ مزارعا على نتائج الحقول الإرشادية التي تم تنفيذها في ٣٠ قرية مستهدفة والفوارق الإنتاجية والصفات المحسنة لصنف الذرة الرفيعة كدن ١ والذي يمتاز بتحمل العطش ويزرع في المناطق المطرية وذات كثافة في الإنتاج من الحبوب والاعلاف إضافة إلى مقاومته للأمراض والحشرات.

كما اطلعوا على التوصيات والإرشادات الزراعية الخاصة بزراعة الذرة الرفيعة صنف كدن ١ والذي ثبت زيادة إنتاجه من الحبوب والاعلاف ومقاومته للآفات والأمراض مقارنة بالاصناف التقليدية.

وحث المختصون على ضرورة انتقاء البذور والحفاظ عليها من أجل استمرار ديمومتها وعدم تدهور صفاتها، من جهتهم أعرب المشاركون عن رغبتهم بزراعة الصنف خلال المواسم القادمة لما له من صفات إنتاجية متناسبة مع الظروف المناخية خاصة الأراضي المطرية.

استعراض مستوى تحصيل الإيرادات بالمحافظة
١,٣ مليار ريال تكلفة مشاريع البرنامج الاستثماري بالضالع للعام الجاري

■ ،،الضالع/سبأ

ناقشت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة الضالع في اجتماعها أمس برئاسة المحافظ علي قاسم طالب، مستوى تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية في مختلف مديريات المحافظة والمدرجة ضمن البرنامج الاستثماري للعام الجاري والبالغة ٤٤٩ مشروعا بتكلفة مليار و٣٦٩ مليوناً و٥٤٩ ألف ريال.

واستعرضت الهيئة تقريراً حول مستوى تحصيل الإيرادات خلال الفترة من يناير وحتى أكتوبر الماضي.. كما وقفت أمام عدد من القضايا المتصلة بالجانب التنموي بالمحافظة.

وفي الاجتماع أكد المحافظ طالب أهمية اضطلاع المجالس المحلية وهيئاتها الإدارية على مستوى المحافظة والمديريات بدورها في الرقابة والإشراف على سير تنفيذ المشاريع.. مشدداً على ضرورة التركيز على استكمال كافة مشاريع البنى التحتية.

إلى ذلك ناقش المكتب التنفيذي بمحافظة الضالع في اجتماعه أمس برئاسة المحافظ علي قاسم طالب مستوى تحصيل الإيرادات المالية بالمحافظة خلال الربع الثالث من العام الجاري، واتخذ إزائها الإجراءات اللازمة برفع عملية التحصيل وتحسين عمل المكاتب الإيرادية.

حيث بين التقرير المقدم من الإدارة العامة للموارد المالية أن إجمالي الإيرادات المالية المحلية المحصلة خلال هذه الفترة بلغ /٥٠/ مليوناً و٦٠٣ ألف ريال، فيما بلغ إجمالي الإيرادات المشتركة ٤١ مليوناً و١٧٨ ألف ريال.

واستعرض المكتب التنفيذي التقارير المقدمة من مكاتب التربية والتعليم والصحة العامة والسكان والمياه والصرف الصحي والخدمة المدنية والتأمينات حول نشاط هذه المكاتب خلال الربع الثالث من العام الجاري ومستوى تأدية واجباتها المناطة بها واتخذ إزائها القرارات والإجراءات اللازمة.

كما ناقش المكتب التنفيذي الاستعدادات والتحضيرات الجارية بالمحافظة استعداداً لتنفيذ خليجي ٢٠، والمتضمن الخطط الأمنية وخطة الانتشار لنجاح هذه البطولة.

وفي الاجتماع أشاد المحافظ طالب بمستوى قيام المكاتب التنفيذية بواجباتها المناطة بها في تحقيق التنمية المحلية والدفع بعجلة التنمية بالمحافظة.

حصر أصول عائدات الأراضي الزراعية الموقوفة بمحافظة صنعاء

■ ،،صنعاء/سبأ

دشن بمكتب الأوقاف والإرشاد بمحافظ صنعاء أمس العمل ببرنامج حصر أصول عائدات الأراضي الزراعية وتحديد الربط السنوي.

وخلال التدشين أشاد وكيل المحافظة المساعد فارس الكهالي بجهود مركز نظم المعلومات التابع لمكتب الأوقاف لإخراج هذا المشروع إلى حيز التنفيذ، وحث على مواصلة الجهود لضمان تطوير العمل وتحسين أداء مدراء الأوقاف في المديريات.

كما حث على استكمال عمليات تحديد الربط في القرى والعزل التي لم يشملها الحصر في المرحلتين السابقتين وتأسيس قاعدة بيانات لجميع ممتلكات الأوقاف لتحقيق نصوص الواقفين ووصاياهم.

مدير عام الأوقاف والإرشاد بالمحافظة صالح خميس أوضح أن المركز سيوفر قاعدة بيانات آلية لجميع مديريات المحافظة وجميع أنواع الوقف والمبرات والمحاسن.

وأضاف: أن برامج المركز التي تنفذ لأول مرة بمحافظة صنعاء على مستوى محافظات الجمهورية ستنظم وتسهل إضافة الأصول الجديدة ومتابعة عائداتها آليا في مواعيدها، وستحد من تأخير الإيرادات، وتسهيل تحديد الربط السنوي، وإصدار كشوفات التحصيل للأصول الزراعية.

ولفت إلى أن البرنامج سيضبط عملية قيد التوريد والصرف، وإصدار فواتير لكل أجير بالمواضع والمبالغ المدونة عليه، ومعالجة الإضافة والخصم في حسابات الموقوف له من المبرات والمحاسن آليا، إضافة إلى عملية الترحيل الآلي للإيرادات والمصروفات إلى الحساب الختامي حسب النظام المحاسبي الموحد.

كما تم فتح حساب لأنواع الوقف إيرادا ومصرفا ومدوراً وفائض نشاط وغيره، وحساب ختامي واعتبار المسجد وحدة إدارية ومالية لها حساب ختامي نهاية كل عام وكذلك المبرات والمحاسن الأخرى.

حضر التدشين عدد من المسئولين بمكتب الأوقاف والإرشاد، ومديرو الأوقاف بالمديريات.